

السعودية تستحوذ على صفقة في مجموعة اللولو الإماراتية دعم خطط توسيع قطاع التجزئة وخلق فرص العمل

يترقب صندوق الاستثمارات السعودية الاستحواذ على صفقة شراء حصة في مجموعة اللولو الإماراتية لسلاسل متاجر التجزئة، ما يعكس رهان الرياض على توسيع هذا القطاع وخلق فرص عمل وتنويع مصادر التمويل التي تشكل محور رؤية المملكة 2030.

دبي - كشفت مصادر مطلعة أن صندوق الثروة السيادي السعودي الذي يدير أصول أكبر مصدّر للنفط في العالم بدأ فعليا في إتمام صفقة حصول على حصة في شركة اللولو الإماراتية حيث يعكس ذلك تركيز الرياض على اقتناص الاستثمارات.

وقال مصدران مطلعان إن صندوق الثروة السيادي السعودي صندوق الاستثمارات العامة يجري مباحثات في مرحلة مبكرة لشراء حصة في مجموعة اللولو العالمية لسلاسل متاجر التجزئة. وأضاف المصدران أن المحادثات تجري مع رجل الأعمال الهندي المولد يوسف علي الذي أسس اللولو ومقرها منطقة الخليج.

وقال أحد المصدرين إن المناقشات بين الصندوق واللولو بدأت منذ ما يتراوح بين أربعة وستة أسابيع. ولم يتضح على الفور حجم الحصة التي يسعى صندوق الاستثمارات العامة لشراؤها إذ أن المحادثات في مرحلة مبكرة، أو ما إذا كانت المحادثات ستقود إلى عملية نهائية.

ووفقا لموقعها الإلكتروني، تدير مجموعة اللولو مراكز تسوق ومتاجر تجزئة كبيرة وانشطة أخرى تدر سنويا 7.4 مليار دولار.

7.4

مليار دولار تحققها سنويا مجموعة اللولو التي تدير مراكز تسوق ومتاجر تجزئة كبيرة

قد كشف في شهر مارس الماضي عن استحواذه على حصة تبلغ 8.2 في المئة في الشركة المشغلة للرحلات البحرية كارنيفال كورب، التي يعصف بها فايروس كورونا. وقد أدى ذلك إلى رفع سعر أسهم بنحو 30 في المئة. كما اشترى الصندوق السعودي حصصا في رويال داتش شل وتوتال وإيني وإكوينور هذا العام.

ومؤخرا قال مصدران مطلعان إن صندوق الاستثمارات العامة السعودي يدرس الاستثمار في الطرح العام الأولي لشركة التكنولوجيا المالية الصينية أنت غروب، والذي قد يصبح الأكبر في العالم.

وفي الشهر الماضي، تقدمت أنت، وحدة التكنولوجيا المالية لمجموعة علي بابا والشركة المهيمنة في قطاع مدفوعات الأجهزة المحمولة بالصين، بطلب لإدراج مزدوج في هونغ كونغ وفي ستار مارك، وهي سوق في شنغهاي على غرار بورصة تاسداك.

ونقلت رويترز عن ثلاثة مصادر أن حجم الطرح قد يصل إلى 30 مليار دولار إذا سمحت ظروف السوق. وسيجعله هذا أكبر طرح عام أولي في العالم منذ جمعت شركة النفط العملاقة أرامكو السعودية 29.4 مليار دولار في ديسمبر الماضي، وهو ما تجاوز بدوره الرقم القياسي الذي حققه من قبل طرح مجموعة علي بابا القابضة الصينية.

وفي مواجهة انهيار إيرادات النفط وزيادة كبيرة للعجز، حولت الرياض 40 مليار دولار من الاحتياطات الأجنبية لمؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي) إلى صندوق الاستثمارات العامة في مارس وأبريل الماضيين لدعم الاستثمار في الخارج من أجل تعظيم ثروة سيادي في العالم.

وسعت الحكومة السعودية لتوسيع قطاع التجزئة في المملكة ضمن توجه لخلق مليون فرصة عمل بحلول العام الحالي.

واستثمر صندوق الاستثمارات العامة 500 مليون دولار في شركة نون للتجارة الإلكترونية التي بدأت بعدها بفترة وجيزة عملياتها في المملكة. كما



الصندوق السيادي يقود طموح المملكة



هل يتعافى سعر النفط ويعود إلى مكانته

أرامكو السعودية تتجاهل تحولات الطاقة وتراهن على انتعاش النفط

تناقض صارخ مع نهج «بي.بي» وشل في تقييد الإنفاق على إنتاج الخام

وقالت أرامكو إن أحد الأمثلة على إمكانية استخدام المواد الهيدروكربونية في إمدادات الهيدروجين تمثل في نقل شحنة من الأمونيا الزرقاء مؤخرا إلى اليابان لاستخدامها في توليد الكهرباء دون أي انبعاثات مضيئة أن ذلك يتحقق للمرة الأولى في العالم.

وتابعت "في هذا المثال، تمت أثناء العملية إعادة استخدام 50 طنا من ثاني أكسيد الكربون بعد استخراجها في إنتاج الميثانول وتعزيز استخراج النفط".

وقالت المصادر إن أرامكو ستواصل أيضا تطوير موارد الغاز لديها بفضل ارتفاع الاحتياقات المحلية وطموحات المملكة أن تصبح مصدرا للغاز وكذلك بفعل خطط بيع حصص في بعض أصولها مثل نشاط شبكات الأنابيب المحلية.

وقال أمريتا سين الشريكة المؤسدة في إنرجي أسبكتس للأبحاث "سيظل هناك دائما مجال للنفط وسيقفز أقل مصادر الانبعاثات الكربونية. وسنعود قوة أوبك في سوق النفط لاسيما لمن يمكنهم إنتاج النفط بأنظف وسيلة ممكنة وأرامكو السعودية ينطبق عليها هذا الوصف".

لم تغير التحولات العالمية نحو الطاقة النظيفة قواعد أرامكو السعودية حيث أكدت على مراهنتها على رفع طاقتها الإنتاجية وخفض الأسعار مع تعافى الطلب، ما من شأنه أن يشعل حرب أسعار جديدة.

الرياض - تجاهلت أرامكو التحولات العالمية صوب الطاقة النظيفة باعتزامها ضخ كميات أكبر من وقود أنظف يخضع الانبعاثات الغازية المسببة للاحتباس الحراري بما يتيح لها فرصة أفضل في التنافس في ظل تشديد قواعد الانبعاثات الكربونية.

دفع ركود الطلب على النفط الخام خلال جائحة فايروس كورونا شركات النفط إلى التفكير في إمكانية أن تكون سوق الوقود الأحفوري قد بلغت ذروتها وأن الوقت قد حان لنقطة عالمية جديدة في الطاقة.

غير أن مصادر بصناعة النفط ومحللين قالوا لرويترز إن شركة أرامكو السعودية تعتزم زيادة قدرتها الإنتاجية بحيث يمكنها ضخ أكبر قدر ممكن من احتياطات المملكة الضخمة عندما ينتعش الطلب قبل أن يفقد النفط قيمته بفعل التحول إلى مصادر نظيفة للطاقة.

وقالت المصادر إن أرامكو تعتقد أن بوسعها تحقيق الربح حتى عندما تنخفض الأسعار بما يجرم المنافسين من الربح، وذلك لأن المملكة تملك نحو 20 في المئة من الاحتياطات العالمية المؤكدة، كما أن تكاليف الإنتاج تبلغ أربعة دولارات فحسب للبرميل.

وقال مسؤولون ومصادر إن الرياض تعتزم الآن تنفيذ ما بدأ تهديدا منها في مارس خلال حرب أسعار النفط مع روسيا لزيادة الطاقة الإنتاجية من 12 مليون برميل يوميا إلى 13 مليونا.

ويتناقض نهج أرامكو تناقضا صارخا مع الشركات الغربية المنافسة لها مثل "بي.بي" وشل التي تعتزم تقييد الإنفاق على إنتاج النفط حتى يمكنها الاستثمار في الطاقة المتجددة والطاقة النظيفة استعدادا لعالم يعيش في ظل نسب منخفضة من الانبعاثات الكربونية.

وأضافت المصادر أن الشركة النقطية العملاقة التي تديرها الدولة تعدل، بهذا التركيز الجديد على النفط، خطط التوسع الطموح في أنشطة المنبع (التكرير والتسويق) وتهدف الآن إلى اقتناص أصول في مشروعات قائمة في أسواق رئيسية مثل الهند والصين بدلا من بناء معامل عملاقة باهظة التكلفة من البداية.

وقالت أرامكو في بيان لرويترز "نحن نتوقع أن يستمر نمو الطلب على النفط في الأجل البعيد تدفعا الزيادات السكانية والنمو الاقتصادي. وستدعم أنواع الوقود والمواد البترولية نمو الطلب. والتكهن بذروة وشيكة في الطلب على النفط لا يتفق ببساطة مع واقع استهلاك النفط".

وأضافت الشركة أنها "تبحث سبل تقليل الانبعاثات من خلال التكنولوجيا مثل زيادة كفاءة المحركات وتركيبات وقود أفضل واستخلاص الكربون وتحويل ثاني أكسيد الكربون والهيدروكربونات إلى منتجات مفيدة".

وتقول مصادر مطلعة على عملية رسم السياسات في المملكة إن إمكانية أن يكون النفط الخام قد بلغ ذروته جعل اتجاه السعودية أكبر الدول المصدرة للنفط في العالم لاستغلال احتياطاتها منه أكثر إلحاحا، ما دام ذلك بإمكانها لتوليد المال اللازم لتمويل الإصلاحات الاقتصادية السعودية.

ويحاول ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان إنشاء صناعات جديدة لتقليل اعتماد المملكة على النفط وذلك من خلال رؤية المملكة 2030 الطموحة الرامية لتنويع الموارد الاقتصادية.

إلا أن الأمير محمد بن سلمان يحتاج لكي تنجح الخطة إلى سيولة مالية كبيرة ومبيعات أرامكو من النفط هي مصدر الإيرادات الرئيسي أمامه.

ونقلت رويترز عن أحد المصادر قوله "الأمير محمد بن سلمان قال إنه سيعمل على التنويع لكنه لم يقل إنه سيقضي على صناعة النفط. وما دام بالإمكان تحقيق دخل أكبر منها فلم لا أخذ المال واستثماره في مجال آخر".

وأضاف "لننطق على أنه في ضوء الوضع الاقتصادي العالمي لن يتحقق التنويع الكامل بحلول 2030. فنخلص اقتصاد عملاق مثل السعودية بالكامل من الاعتماد على النفط يتطلب على الأقل 50 عاما أخرى. ولذلك فما دام النفط معنا، لنستخلص منه المزيد من المال إذا كان هذا مستطاعا".

كذلك قال محللون ومصادر اطلعت على خطط الشركة إن أرامكو تركّز على كيفية ضخ كميات أكبر من وقود أنظف يخضع الانبعاثات الغازية المسببة للاحتباس الحراري بما يتيح لها فرصة أفضل في التنافس في وقت تعمل فيه الحكومات على تشديد قواعد الانبعاثات الكربونية.

وتبلغ الكثافة الكربونية لإنتاج أرامكو النفطي نحو 10.1 كيلوغرام من ثاني أكسيد الكربون لكل برميل تنتجه من النفط، وهي الأدنى بين منافسيها، وتريد الشركة أن تخفض هذا المستوى عن ذلك الحد بنهاية العام الحالي.

وقالت أرامكو لرويترز "أولوياتنا هي الحفاظ على كثافتنا الكربونية المنخفضة وكلفة الإنتاج المنخفضة، وفي الوقت نفسه تسليم إمدادات الطاقة التي يحتاجها العالم".

وأضافت الشركة أنها "تبحث سبل تقليل الانبعاثات من خلال التكنولوجيا مثل زيادة كفاءة المحركات وتركيبات وقود أفضل واستخلاص الكربون وتحويل ثاني أكسيد الكربون والهيدروكربونات إلى منتجات مفيدة".

الطبيعي أن يؤدي نقص الاستثمار إلى تناقص الإنتاج في مناطق أخرى".

وقالت المصادر إنه ربما يؤدي المرور بضرورة الطلب على النفط أيضا إلى حرب أسعار جديدة ونهاية لمساعي منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفائها للحد من الإمدادات ولذا تريد الرياض أن تتسلح وتناهب للمعركة.

وسيواجه كل منتجي النفط حاجة مماثلة لتحقيق الاستفادة المالية من احتياطاتهم ومن استثمارات الطاقة قبل أن تفقد قيمتها. وبخلاف السعودية، سيستخدم اقتصاد أعضاء أوبك مثل فنزويلا والعراق وإيران اعتمادا كبيرا على النفط والغاز.

وقال بوب مكنالي مؤسس رابيدان إنرجي غروب "إذا فاجأت ذروة الطلب على النفط الراي السائد بحدوثها بعد ذلك بكثير فإن أرامكو ستستفيد من حصة أعلى في السوق وقدرة إنتاجية احتياطية أكبر للتقليل من زيادة أخرى غير مرغوبة في الأسعار".

أحد الجوانب الرئيسية الأخرى في استراتيجية أرامكو يتمثل في مراجعة التنظيم الإداري الجديد للتطوير المؤسسي الذي أنشأته الشركة في أغسطس الماضي لخطط الشركة ذات الكلفة الباهظة للاستحواذ على أصول في قطاع المصب أي التكرير والتوزيع.

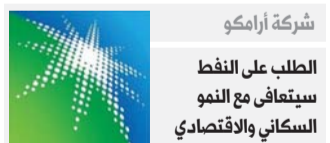
وكانت أرامكو راهنت رهانات كبيرة على البترولية كيميائيات وعلى تكرير النفط كوسيلة للتخفيف من أثر تباطؤ في نمو الطلب على النفط.

غير أن المصادر قالت إنه في صناعة ربما تكون على اعتبار ركود طويل الأجل تنتقل أرامكو الآن لشراء أصول بريد مستثمرون التخلص منها بدلا من إقامة مشروعات من الصفر.

فقد قالت المصادر لرويترز، مؤكدة تقارير سابقة، إن أرامكو أرجحت على سبيل المثال خطط لبناء مجمع للتكرير والبترولية كيميائيات باستثمارات تبلغ عشرة مليارات دولار مع شركة نورينكو الصينية العملاقة للصناعات الدفاعية في الصين.

لكن المصادر أضافت أن الشركة السعودية مهتمة بالاستثمار في مشروع آخر في الصين حيث ستشتري حصة في مصفاة ومجمع بترولية كيميائيات تشيجيانغ جنوبي شنغهاي ووضع يدها على منشأة لتكرير النفط.

ولم يتسن على الفور الاتصال بمسؤولين في شركة تشيجيانغ للبترول والبترولية كيميائيات للتعليق.



شركة أرامكو

الطلب على النفط سيتعافى مع النمو السكاني والاقتصادي

وقالت مصادر مطلعة على تفكير المملكة في مجال النفط إن خطة أرامكو لزيادة الطاقة الإنتاجية إلى 13 مليون برميل يوميا محورية لاستراتيجيتها إذ إنها تريد أن تكون جاهزة لاقتناص حصة أكبر من السوق عندما ينتعش الطلب.

وتقول المصادر والمحللون إن السعودية تحتاج أيضا للاستعداد للغموض المتوقع أن يكتنف أسعار النفط بعد وباء كوفيد - 19 لضمان مواصلة خطط الإنفاق والإصلاحات الاقتصادية دون أن تتأثر إلى حد كبير بسعر النفط عند 40 أو 60 دولارا للبرميل.

والتفكير السائد في السعودية هو أنه ما دام من المتوقع أن تظل أسعار النفط منخفضة وربما تتراجع حول 50 إلى 60 دولارا للبرميل لسنوات، فمن المفترض أن تدعم أسعار النفط بفعل إغلاق الحقول في مناطق مثل الولايات المتحدة التي ترتفع فيها كلفة إنتاج النفط.

وقال كريسيانيس كراستينز أحد المديرين ضمن فريق العاملين في فيتش للتصنيفات الائتمانية في الشرق الأوسط وأفريقيا "يمكن للسعودية بوصفها أقل المنتجين كلفة أن تشهد زيادة في الأحجام والحصة السوقية في السنوات المقبلة حتى إذا لم ينتعش الطلب العالمي على النفط ولم تنتعش الأسعار لأن من